الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **١٠٢**

الاثنين ١٩ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة السيد طومسن (فيجي)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

بندا جدول الأعمال ٣١ و ١١١ (تابع)

تقرير لجنة بناء السلام (A/66/675)

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/66/659)

السيدة كامارا (ليبريا) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أشارك في هذه المناقشة المشتركة بشأن تقرير لجنة بناء السلام في دورتها الخامسة (A/66/675) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/66/659).وأشارك المتكلمين السابقين في التوجه بالشكر إلى لجنة بناء السلام، وإلى الأمين العام على التقريرين اللذين قدماهما. فكلا التقريرين زاخر بالمعلومات فيما يتعلق بتوضيح التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة، وكلاهما صريح بشأن المجالات التي تتطلب مزيدا من السعي والجهد.

وأثني على الرئيس السابق للجنة، السفير غاسانا الممثل الدائم لرواندا، على التزامه، وعلى الدينامية وروح الابتكار اللتين تحلى بهما في الاضطلاع بمسؤولياته في عام ٢٠١١. وأهنئ في السياق نفسه، الرئيس الجديد للجنة بناء السلام، السفير عبد المؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش، وأتمنى له النجاح.

ليبريا مقتنعة، بوصفها أحد البلدان الستة المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، وإحدى الدول المستفيدة من موارد صندوق بناء السلام، بأن هذين الذراعين من هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام يؤديان دورا محوريا وأساسيا في دعم توطيد السلام في ليبريا. وترى حكومة ليبريا أن مشاركتها مع اللجنة ينبغي أن تكون بناءة ومجدية. ولا ريب في أنها تشكل عنصرا مكملا قيما للجهود المشتركة التي تبذلها الحكومة وأسرة الأمم المتحدة جمعاء، مع الاعتراف، بصفة خاصة، ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا، الرامية إلى بناء السلام الدائم في البلد، وتعزيز الاستقرار في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

ونؤيد على نطاق واسع توجهات السياسة العامة للجنة وللأنشطة التي اضطلعت بها على مدى العام الماضي، فضلا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

عن التركيز المقترح بشأن المستقبل، على نحو ما تم وصفه في التقرير. ونرى على وجه الخصوص، أنه ينبغي أن تواصل اللجنة ارتباطها بالجهود المبذولة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن بناء القدرات المدنية في أعقاب النزاعات، بالنظر إلى أن العجز في القدرات يسود في معظم – إن لم يكن في جميع – البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. إن الجهود التي تبذلها اللجنة فيما يتعلق بالتواصل والتفاعل مع التجمعات السياسية والإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة، ليس يتم دعمها فحسب بل يتم تشجيعها بقوة من أجل تحسين تنسيق وتكامل المساعدة المقدمة إلى بلدان مرحلة ما بعد الصراعات.

وينبغي التنويه بشكل خاص بعلاقة اللجنة مع مجلس الأمن. ويتفق وفد بلدي مع الملاحظة الواردة في التقرير بشأن الحاجة إلى بذل جهود إضافية من كلا الجانبين من أجل تعزيز العلاقات وتمكين اللجنة من تعزيز دورها الاستشاري. وفي هذا الصدد، ترى ليبريا أنه ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على الإحاطات الإعلامية المخصصة لبلدان معينة، التي يقدمها رؤساء التشكيلات القطرية إلى المجلس، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض البلدان مدرجة أيضا في جدول أعمال المجلس.

وقد قدّمت لمحة عامة عن مشاركة ليبريا مع لجنة بناء السلام بطريقة دقيقة وحسنة في الفقرات من ٧٥ إلى ٨٢ من تقرير اللجنة. ومع ذلك أود إبراز بعض النقاط. أولا، مبدأ الملكية الوطنية في عمل اللجنة في ليبريا راسخ الأساس. وتشير أولويات بناء السلام التي حددتها الحكومة الليبرية إلى إجماع وطني تم التحقق منه ميدانيا من خلال الزيارات التي قام بها إلى ليبريا كل من الرئيس والتشكيلة القطرية، فضلا عن الفريق الاستشاري لصندوق بناء السلام. وتمثل الأولويات الثلاث – سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة الوطنية – ركيزة الأنشطة التي تشكل خطة ليبريا من أجل السلام ذات الأولوية.

وتتعلق النقطة الثانية بأن الإصلاحات التي اضطلع بها مكتب دعم بناء السلام، بما في ذلك القرار بشأن استخدام الأطر الوطنية في التعبير عن التزامات اللجنة وتدخلاتها، قد شرع في تنفيذها بشكل جيد في ليبريا. إن الإطار الزمني من تاريخ تقديم طلب ليبريا، في أيار/مايو ٢٠١٠، وإدراجه في جدول أعمال لجنة بناء السلام، وصولاً إلى اعتماد البيان بشأن الالتزامات المتبادلة ببناء السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تم اختزاله بشكل ملحوظ إلى حوالي ستة أشهر. وبالإضافة إلى ذلك، فقد مكّن الإفراج عن الأموال من قبل صندوق بناء السلام على وجه السرعة، الشركاء من الشروع في تنفيذ برنامج لتوفير العدالة الرئيسية والأمن.

وأود أن أعرب هنا عن تقديرنا العميق لمساعدة الأمين العام لدعم بناء السلام، السيدة جودي شينغ هوبكتر، وموظفي مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام لما قدموه من دعم وتوجيهات متواصلة للتشكيلة الليبرية، ولبعثة ليبريا الدائمة هنا في نيويورك، ومكتب بناء السلام في عاصمتنا منروفيا. ونحن مقدرون جداً للمساعدة البرنامجية التقنية القيمة التي تقدّم إلينا.

وهناك نقطة ثالثة تستحق الذكر، وتتمثل في الجهد الكبير الذي بذل من أجل التأكد من الارتباط الوثيق بين عمل اللجنة في نيويورك والواقع الميداني. ويشير التقرير إلى الزيارات الميدانية المنتظمة والتداول عبر الفيديو، وقد كانت كلتاهما وسيلة مكنت الرئيس والتشكيلة من مواصلة الاتصال الفعال مع اللجنة التوجيهية المشتركة الموجودة في الميدان، والمشاركة في عملية صنع قراراتها. وأتاحت تلك الزيارات أيضا الفرص للتشاور مع السلطات الحكومية، والجهات المانحة في الميدان،

ومع شريحة عريضة من المجتمع المدني الليبري، بما في ذلك في المناطق الريفية.

وبالإضافة إلى ذلك، تعهد الرئيس أيضا بأنشطة التوعية التي شملت القيام بزيارات توعية إلى واشنطن العاصمة، لإجراء مشاورات مع سلطات حكومة الولايات المتحدة، والبنك الدولي والمجتمع المدني، والاتحاد الأوروبي في بروكسل. واتخذت أيضا خطوات أولية نحو التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتشكل المشاركة النشطة من جانب عدد من الدول الأعضاء في الفريق التوجيهي الذي أنشأه الرئيس، عنصراً مكملاً لتلك الجهود.

كما يعلم الممثلون، فإن الممثل الدائم للأردن، الأمير زيد بن رعد زيد الحسين، قد اضطر – بسبب اعتلال صحته – للتخلي عن منصب رئيس التشكيلة الليبرية، في خضم سائر تلك المبادرات الإيجابية. وأود أن أعرب، باسم حكومتي وباسمي شخصيا، عن تقديرنا العميق له لما أبداه من التزام واهتمام شخصي بليبريا. فقد كان بعد نظره وتفانيه وخبرته وبصيرته العميقة، سمات هامة أسهمت في النجاح الذي تحقق في الشراكة بين ليبريا ولجنة بناء السلام. وقد أصبح وجها متميزا للمشاركة في بناء السلام في ليبريا، وترك لنا أساس متينا، من المتوقع أن يبني عليه من يخلفه.

وتتعلق النقطة الرابعة التي أود إبرازها، بالدور الحافز الذي يضطلع به صندوق بناء السلام. وأود أن أعرب عن تقديرنا للجهات المانحة التي قدمت الدعم للصندوق من أجل تمكينه من مواصلة أنشطته حتى عام ٢٠١٢. وأشجع المجتمع الدولي على كفالة تمكين الصندوق من مواصلة استثماره في بناء السلام على مدى عام ٢٠١٣ وما بعده.

لقد يسرت موارد الصندوق العديد من الأنشطة، بما في ذلك إنشاء لجنة الأراضي لمعالجة المصدر الرئيسي لأكثر الصراعات خطورة وتكرارا وعددا في ليبريا، وهو ملكية الأرض. ونتيجة لنجاح عمل اللجنة، فهي تستفيد الآن من المزيد من الدعم المقدم من قبل العديد من الجهات المانحة. وينطبق الشيء نفسه على الأنشطة الأخرى، مثل البرامج الإذاعية والدرامية التي تقدم باللهجات المحلية لمساعدة الليبريين، بمن فيهم النساء الليبريات، على معرفة حقوقهم وممارستها، فضلاً عن معرفة أكواخ السلام التي توفر حيزاً للمجتمعات تواصل فيه مشاركتها في عملية الحل السلمي للصراعات.

وفيما يتعلق بمجال سيادة القانون، فقد تم تنظيم برامج تدريبية للقضاة وموظفي السجون والهجرة، الذين يتم نشرهم في المقاطعات والمناطق الحدودية بهدف كفالة إدارة العدالة بطريقة أكثر فعالية في المناطق الريفية. وتم تدشين الخدمة الوطنية للشباب المتطوعين بهدف الاستجابة لمشكلة البطالة في صفوف الشباب، نظراً لما تتسم به من أولوية. ويجري تعيين الشباب المدربين في العديد من المقاطعات للعمل في إطار الإدارات المحلية. ولعل من أبرز تلك البرامج التي سيبدأ الشروع في تنفيذها باستخدام موارد صندوق بناء السلام، هي المراكز الخمسة المخصصة للعدالة والأمن التي سيتم تشييدها في المقاطعات بهدف تحقيق اللامركزية في إنفاذ القانون وزيادة إمكانية وصول سكان الريف إلى آليات العدالة.

وقد تم تحديد الجدول الزمني لافتتاح المركز الأول في غبارنغا، والمقرر اكتمال العمل فيه في نيسان/أبريل. وهناك سجن مركزي جديد قيد الإنشاء في ضواحي منروفيا، وقد أدرج بين أولويات التنفيذ خلال الـ١٥٠ يوما الأولى من ولاية الرئيس الثانية التي بدأت في منتصف كانون الثاني/يناير.

وسأكون مقصرا لو لم أعترف بالعديد من التحديات التي ما زالت تنتظرنا في ليبريا. وتشكل تعبئة الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الأنشطة التي سيتم تنفيذها في إطار خطة السلام ذات الأولوية، التحدي الأكثر إلحاحا بالنسبة لنا،

خاصة عندما يتعلق الأمر بتمويل مراكز العدالة والأمن الأربعة المتبقية. ويشكل تطوير القدرات التقنية المدنية، وخاصةً في قطاع الأمن، بهدف إدارة المراكز ومدها بالعمالة البشرية، فضلاً عن الإسهام في الانتقال السلس للمسؤوليات من بعثة الأمم المتحدة إلى الحكومة، مهمة شاقة أخرى. وهناك أيضا الشاغل المتعلق باستدامة الاستثمار في السلام في ليبريا، الذي تلتزم حكومة بلدي بالتصدي له.

وتواجه اللجنة تحديا يتمثل في العمل بشكل وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وكذلك مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، وخاصةً مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل بناء التآزر اللازم بين حفظ السلام وبناء السلام في الميدان، على نحو ما يتضح في خطة إعادة تنظيم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وسيشكل ذلك نقطة تحول حاسمة في ليبريا. وسيكون من الضروري مزامنة الأطر الزمنية والأنشطة لضمان سلاسة الانتقال المتوقع.

وفيما يتعلق بتوطيد السلام في المستقبل، هناك التحدي المتمثل في وضع استراتيجية للمصالحة الوطنية، من شأنها معالجة الأسباب الجذرية للصراع في ليبريا، وتسعى إلى رأب الصدع في نسيج المجتمع الوطني. وينبغي أن تتحقق المصالحة على الصعيد المحلي. ومع ذلك، فإنه يمكن لها أن تستفيد من الدعم التقني والسياسي المقدم لمساعدة الليبريين على استخلاص العبر من المراحل الصعبة التي مرّوا بها في ماضيهم.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأشكر أصدقاء وشركاء ليبريا على الدعم الذي يقدمونه لنا، ونناشدهم أن يواصلوا المضي في ذلك الطريق معنا. ونقول لهم إنه ليس بوسعهم إبداء الشعور بالتعب أو بالضجر وهم يبلون بلاءً حسنا.

السيد دا غاما (غينيا – بيساو) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن امتناني للسفير أوجين – ريشار غاسانا، الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة، لقيادته وللعمل الرائع الذي اضطلع به في رئاسة لجنة بناء السلام في عام ٢٠١١، ونشكره على عرضه لتقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الخامسة (A/66/675) الذي نؤيده. وأود أيضا أن أهنئ السفير عبد المؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش، على توليه رئاسة لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٢، وأؤكد له تعاوننا الكامل معه. وأود أن أعرب عن شكرنا للأمين العام على تقريره عن أعمال صندوق بناء السلام (A/66/659).

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل تونس باسم حركة عدم الانحياز. ونؤكد على أهمية الدور الذي اضطلعت به البرازيل بصفتها رئيسا لتشكيلة غينيا – بيساو ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ذلك البلد هذا الصباح.

لقد استفاد بلدي، غينيا – بيساو، منذ إدراجه في جدول أعمال لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٧ من التدريب والمساعدة. وقد ساعدنا ذلك على تحقيق نتائج إيجابية ومرضية جدا في مجال بناء السلام، مع الاعتراف بأن هناك تحديات كثيرة لا يزال يتعين التغلب عليها. وبفضل الإصلاحات التي أجريت في سياق بناء السلام خلال السنوات الأخيرة، فقد تمكنت غينيا – بيساو من تحقيق نمو اقتصادي مطرد على الرغم من تدهور المناخ الاقتصادي العالمي. وقد عملنا على تعزيز وتحسين مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة عبر الوطنية، الأمر الذي ساعد على تخفيف تلك الآفة إلى حد كبير اليوم. ومع ذلك، ينبغي أن نتذكر أن الجهود الدولية لا تزال حاسمة من أجل مكافحة أكثر فعالية لتلك الآفة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي – كما هو على سبيل المثال – في سياق مبادرة ساحل غرب أفريقيا.

ويشكل إصلاح قطاعي الدفاع والأمن جانبا أساسيا من عملية بناء السلام في بلدي، وهو لا يزال أولوية قصوى بالنسبة لحكومة غينيا – بيساو. ونأمل أن تكون الظروف مواتية في

وقت قريب كي نتمكن من الانتقال إلى مرحلة التنفيذ عبر التدشين القادم لصندوق المعاشات التقاعدية الخاص، الذي سيجعل ممكنا بدء تسريح عناصر من القوات المسلحة وقطاع الأمن. ولكي نتمكن من تحقيق ذلك، فإننا نأمل أن نستفيد في أقرب وقت ممكن من صرف الأموال التي وعد بها شركاؤنا، وأن ينضم إلينا آخرون في تلك العملية.

وفي ذلك السياق، فإن دور لجنة بناء السلام في توعية شركائنا أمر ذو أهمية بالغة. ونحن سعداء للغاية باطلاعنا من خلال التقرير على الإجراءات المبتكرة التي اتبعتها لجنة بناء السلام، وخاصة إقامة شراكة بين لجنة بناء السلام ومصرف التنمية الأفريقي، وستكون مفيدة جدا بالتأكيد بالنسبة للدول المدرجة في جدول لجنة بناء السلام.

وأود أن أختتم بالإعراب عن امتنان حكومة غينيا – بيساو العميق لجميع البلدان والمنظمات التي تسهم بتبرعات مالية في صندوق بناء السلام. فبفضل جهودها يتم توطيد السلام في بلداننا، وخصوصاً في غينيا – بيساو.

السيد دوبان (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس على مبادرته لعقد هذه الجلسة، فضلا عن الثناء على الطريقة التي تم بها توجيه عملنا منذ هذا الصباح.

وأود أن أشيد، في سياق الترحيب بتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/66/659) المفصل والشامل للغاية، الذي هو موضوع مناقشتنا اليوم، إشادة يستحقها عن جدارة سعادة السيد يوجين – ريشار غاسانا، الممثل الدائم لرواندا، لقيادته بصفته رئيساً سابقاً للجنة بناء السلام، ولسعادة السيد أبو الكلام عبد المؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش، لتعيينه رئيسا جديدا للجنة.

وقد أدرج بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى – الذي لا يزال هشا في مرحلة ما بعد الصراع – في جدول أعمال لجنة بناء السلام منذ عام ٢٠٠٨. وبعد حصولنا على تمويل أوّلي في ذلك العام، تم تخصيص مبلغ ٢٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠ لاستخدامه في ثلاثة مجالات، هي الأمن الذي يشمل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبناء الثكنات وإصلاح القطاع الأمني، وسيادة القانون والحكم الرشيد، مع التركيز على ضمان وصول الفئات الأكثر ضعفا إلى العدالة، على أن يشمل ذلك حقوق الإنسان وتمكين المجتمعات المحلية المتضررة من الصراعات، وخاصةً الأطفال والنساء والشباب. وتجدر الإشارة إلى أن تلك المجالات تتوافق تماما مع الأولويات التي وضعتها الحكومة.

وترحب جمهورية أفريقيا الوسطى وتعرب عن تقديرها البالغ، في سياق الأزمة المالية التي أسفرت عن ندرة في التمويل المتاح، بالمساهمة الهامة التي يقدمها صندوق بناء السلام، وهي مساهمة تزداد حاجة البلد إليها في إطار الجهود المستمرة المبذولة لتلبية احتياجات الشعب ومكافحة الفقر. وسيكون لهذه المشاريع بالتأكيد أثر حقيقي على السكان المستفيدين في مجالات التدخل.

ونتطلع إلى أن نرى تحسنا في أداء صندوق بناء السلام كي يكون أكثر كفاءة، حتى وإن لم يحقق نتائج أفضل. وعليه، فإننا نود أن نعرب عن رغبتنا في أن تكون هناك شراكة حقيقية بين الدولة ولجنة بناء السلام. ولن يكون بوسعنا تحقيق نتائج الأهداف التي وضعناها والمضي بها قدماً على نحو يقلل من مخاطر الفشل وتترتب عنه عواقب لا حصر لها، إلا من خلال العمل معا.

ونأمل في الختام، أن نعرب عن امتناننا العميق للجنة بناء السلام ولسعادة السيد يان غرولز، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى لالتزامهما وللمساعدة الثابتة التي قدماها لنا في عملية تحقيق السلام والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به صباح اليوم ممثل تونس باسم حركة عدم الانحياز. وأود أن أدلي الآن بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام ورئيس وأعضاء لجنة بناء السلام على التقرير الشامل الذي قدّم عن صندوق بناء السلام (A/66/659) وتقرير لجنة بناء السلام (A/66/675) على النحو الوارد في القرارين ٢٨٢/٦٣ و ١٨٠/٦٠على التوالي.

وترحب سيراليون ترحيبا حارا بالتقريرين اللذين، من بين أمور أخرى، يعبران بدقة عن برامج وأنشطة الصندوق وعمل لجنة بناء السلام في سيراليون، فضلاً عن الاستجابة للقرار ٧/٦٥، الذي يطلب من اللجنة أن تورد في تقريرها السنوي التقدم المحرز في المضي قدما في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الميسرين المشاركين عن استعراض عام (A/64/868، المرفق).

وأود أيضا أن أشكر الرئيس السابق للجنة بناء السلام، الممثل الدائم لرواندا، لتوجيه عمل اللجنة بصورة ممتازة خلال فترة ولايته، فضلا عن دعمه لعمل رئيس وأعضاء تشكيلة سيراليون. وأود أن أرحب في سياق مماثل، بالرئيس الجديد للجنة بناء السلام، الممثل الدائم لبنغلاديش وأؤكد له دعم سيراليون.

ونثني على خريطة الطريق بشأن العمل التي وضعها الرئيس في عام ٢٠١١، وركزت على المضي قدما في تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن استعراض عام ٢٠١٠، وننوه بخريطة الطريق تلك. كما نعرب عن تقديرنا للدعم المتواصل من قبل التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام للبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، عبر توفير المساندة والدعم على الصعيد السياسي وتعزيز التماسك بين الجهات الفاعلة الرئيسية وتكثيف الجهود من أجل تعبئة الموارد.

ونعترف بالجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام فيما يتعلق بمواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام ٢٠١٠ وخاصةً، شروع اللجنة في تنفيذ الأنشطة الرامية إلى تعزيز أثرها وإظهار القيمة المضافة لعملها، سواء في الميدان أو على صعيد السياسة العامة بهدف وضع معايير خطاب بناء السلام في الأمم المتحدة وخارجها.

علاوة على ذلك، فإننا ننوه بالتقدم الذي أحرزته اللجنة عبر تفاعلها مع المؤسسات المالية الإقليمية ودون الإقليمية والدولية، وهيئات الأمم المتحدة والقطاع الخاص، فضلا عن تبادل الخبرات من قبل الدول التي حققت نجاحاً في مجال بناء الدولة وبناء السلام. وهو تقدم ينبغي أن يبنى عليه فيما يتعلق بتحقيق التماسك والتنسيق وحشد الجهات الفاعلة ذات الصلة لبناء السلام في وقت مبكر وناجح.

ونشير في ذلك الصدد إلى الجهود التي تبذلها اللجنة فيما يتعلق بتعزيز علاقاتها مع الكيانات التنفيذية للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، والأهم من ذلك، جهودها في تعزيز الروابط مع هيئات الأمم المتحدة الرئيسية. ونشجع اللجنة على الاستمرار في التفاعل مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة التنفيذية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز الشراكة بينها والمواءمة بين الأنشطة، بغية تعزيز التكامل والتماسك بين الجهات الفاعلة في البلدان المدرجة في جدول الأعمال. وذلك أمر هام لأن من شأنه أن يعزز جهود دعم اللجنة على الصعيد السياسي، فضلا عن الجهود المبذولة لتعبئة الموارد ومعالجة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات.

وننوه أيضا باعتماد اللجنة لبيان الالتزامات المتبادلة في ليبريا وغينيا بوصفها صكوكاً جديدة للمشاركة وفقا لنتائج استعراض عام ٢٠١٠ بشأن مزايا التوصل إلى وثيقة واحدة

للتخطيط الشامل، تتضمن عناصر واضح المعالم لبناء السلام. تحتاج اللجنة بوضوح إلى تعزيز أوراق إستراتيجية الحد من الفقر، التي تعكس بشكل مناسب أولويات بناء السلام وبناء الدولة. وتمشيا مع ذلك، يتعين على اللجنة أن تأخذ بعين الاعتبار المراحل الانتقالية لبناء السلام وأن تعتمد بسلاسة مختلف أشكال العمل مع اللجنة في كل مرحلة من المراحل.

إننا نحث اللجنة على مواصلة البناء على الإسهامات في عمل فريق كبار الاستشاريين، خصوصا فيما يتعلق بتعزيز إسهام الأمم المتحدة في تقوية القدرات الوطنية الخاصة ببناء السلام. إن المبدأ الأساسي للملكية الوطنية وأهمية دعم تطوير القدرات الوطنية المدنية وبناء المؤسسات، بلا شك سيوسعان نطاق مجموعة الخبرة المدنية من أجل بناء السلام في أعقاب النزاعات ويعمقانها. في ذلك الصدد، يتعين على اللجنة رصد تنفيذ استعراض الأمين العام للقدرات المدنية وتقديم توصيات بخصوصه، وتقييم تداعياته العملية على بناء القدرات الوطنية في مجالات بناء السلام الحاسمة وذات الأولوية.

من المهم بشكل واضح التأكيد بأن البلدان الخارجة من الصراع في حاجة إلى هيئة مثل لجنة بناء السلام لتكون بمثابة منبر يزود البلد بالمشورة والتعريف به على الصعيد الدولي، وبناء الثقة والحوار بين مختلف أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، وحشد الموارد المالية من أجل الأولويات الفورية والطويلة الأجل فيما يخص بناء السلام، بما في ذلك دعم المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات الحوكمة.

لكن سجل لجنة بناء السلام فيما يرتبط بحشد الموارد يظل متفاوتا من حيث النجاح. في ذلك الصدد، يتعين على اللجنة أن تحدد الأهداف المناسبة في مجال تعبئة الموارد، بما في ذلك ما إذا كان بوسعها الإسهام في مجالات أخرى، مثل إدارة المعونة والمساعدات التقنية والتوعية وقطاع الأعمال الخيرية والقطاع الخاص.

في ذلك الصدد، يتعين أن يعمل كامل أعضاء اللجنة على تحديد سبل أوضح يمكنهم من خلالها الإسهام على نحو ملموس في بناء السلام في البلدان المدرجة على جدول الأعمال. في ذلك الصدد، ينبغي أن يشمل التقرير النتائج الأولية للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، فضلا عن إسهامات نابعة من وجهات نظر الدول الأعضاء المتعلقة بالحاجة إلى وضع نهج مركز على الميدان، وضمان التمويل الممكن التنبؤ به والمناسب من حيث التوقيت لأنشطة بناء السلام في الأجلين المتوسط والطويل.

إننا نقر بدور مكتب دعم بناء السلام، الذي يظل حاسما فيما يخص العمل الفعال للجنة، من خلال تقديمه مساعدات فيما يخص تطوير أدوات العمل وتقييم التقدم المحرز في اتجاه الالتزامات المتعهد في هذا الصدد، أو إزالة العقبات، وتحديد الفرص الخاصة بتعبئة الموارد. ويتعين على اللجنة أن تكون واضحة فيما يتعلق بما لا يزال متوقعا من مكتب دعم بناء السلام فعله فيما يخص أنشطته المستقبلية دعما لعمل اللجنة، والبلدان المدرجة على جدول الأعمال، خصوصا فيما يتعلق بتعزيز الرؤية فيما يخص عمل اللجنة في هذا المجال.

لقد عملت سيراليون بشكل مثمر مع لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وكما أشير إلى ذلك في تقرير لجنة بناء السلام، فقد حققت اللجنة من خلال الجهد الدؤوب الذي تبذله تشكيلة سيراليون فضلا عن الجهات المانحة، والشركاء الإنمائيين، تقدما هائلا فيما يخص جهودها المتعلقة ببناء السلام، وبشكل خاص من خلال مواءمة العناصر الخاصة ببناء السلام مع خطة التغيير لحكومة سيراليون ومع الرؤية المشتركة للفريق القطري للأمم المتحدة وجهود تعبئة الموارد.

في ذلك الصدد، نعرب عن عميق امتناننا لجميع الجهات المانحة التي تواصل في الاستثمار في عناصر بناء السلام الناجحة، المتوافقة مع إطارنا الإنمائي. وتشهد المساهمة المالية التي قدمتها

مؤخرا كل من أستراليا وإيطاليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل سد الفجوة التمويلية فيما يخص تنفيذ خطة التغيير، على التزام تلك البلدان بضمان بناء سلام ناجح من خلال دعم الأطر الإنمائية الوطنية.

وتوفر خطة التغيير رابط شراكة قوية بين سيراليون والأمم المتحدة والجهات المانحة. وقد كان لتنفيذها إلى حد الآن أثر كبير على بناء السلام ووضع أسس فتح الطريق أمام التنمية المستدامة وتوطيد السلام. علاوة على ذلك، قدمت لجنة بناء السلام، من خلال التشكيلة القطرية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، منبرا لتعزيز الحوار بين الأطراف السياسية وجميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، مع التزام واضح بضمان السلام والاستقرار الدائمين. تعتبر سيراليون اليوم أفضل ممارسة فيما يخص التنسيق بين الجهات المانحة.

صرف صندوق بناء السلام من خلال عمله مع لجنة بناء السلام، ٣٥ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٧، بوصفها تمويلا حفازا لدعم مبادرات بناء السلام الواضحة المعالم، بما في ذلك الإسهام في جبر ضرر ضحايا الحرب و لجنة حقوق الإنسان في سيراليون و الدعم الطارئ لقطاع الطاقة وتنمية مشاريع الشباب والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وتقديم الخدمات العامة. وتبع ذلك صرفه لدفعة إضافية قدرها ٧ ملايين دولار أمريكي لتعزيز الحوار السياسي ومشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية المفضية إلى انتخابات ٢٠١٢، ضمن مبادرات أخرى. وأسهم صندوق السلام بشكل أساسي في تحقيق فوائد سلام ظاهرة للعيان ولا يمكن المغالاة في أثره على بناء السلام. حسب تقييم مستقل جرى مؤخرا، كانت هذه الإسهامات فعالة أيضا.لكن آلية تمويل الصندوق مصممة للشروع في مرحلة تجريبية لمشاريع بناء السلام المهمة. ويستدعي ذلك دعما إضافيا ومستداما، حتى يجري إنشاء تلك المشاريع بالكامل.

تظل آلية الصندوق الخاصة بالتمويل الحفاز حاسمة فيما يخص تفادي العودة إلى الصراع. لذلك فإننا نشكر الدول الأعضاء التي أدت مساهماتها إلى زيادة كبيرة في أموال صندوق بناء السلام، من ٣١,٣ إلى ٦٦,٧٣ مليون دولار أمريكي. ونحث باقي الدول الأعضاء التي هي في وضع يمكنها من الإسهام في الصندوق أن تستثمر في مجال تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. لكن ثمة حاجة إلى إحداث تآزر أكبر بين صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام ولجنة بناء السلام.

يوفر كل من الاتفاق الجديد بشأن المشاركة الدولية في الدول الهشة، الذي اتفق عليه مؤخرا في بوسان، فضلا عن إصدار تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١، والعمل الجاري المتعلق ببناء السلام في الأمم المتحدة، فرصة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو تتعافى في أعقاب انتهاء الصراع، لإسماع صوتها ووجهات نظرها واحتياجاتها بشكل أفضل في الأمم المتحدة. ويتعين أن تشكل لجنة بناء السلام في مجملها منبرا عالميا لهذه المناقشات، بينما يتعين على التشكيلات القطرية توفير الدعم السياسي للتنفيذ على المستوى الميداني.

زار رئيس تشكيلة سيراليون، السفير غييرمو رشينسكي سيراليون في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام. ويشير كل من تقريره وإحاطته الإعلامية إلى التقدم المحرز فيما يخص معالجة الأولويات الرئيسية لبناء السلام، والحاجة إلى استدامة الدعم، خصوصا في مجال بطالة الشباب وتمكينهم، وبناء قدرات الشرطة، وتحقيق النمو القوي بالنسبة للقطاع الخاص الذي يمكن ترجمته لفوائد سلام ملموسة بشكل أكبر، ولتوطيد السلام المستدام.

دعوني أعبر أيضا عن امتنان سيراليون لرئيس تشكيلة سيراليون على التزامه بدون تحفظ فيما يخص تحقيق أهداف سيراليون في مجال بناء السلام، جنبا إلى جنب مع أهدافنا

الإنمائية التحولية.

في الختام، بوصف سيراليون أحد أوائل البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام، فإنها قد رسمت طريقا يمكن للآخرين التعلم منه. واستدعى ذلك تقويم نهج مبكرة، بغية استخدام موارد لجنة بناء السلام بشكل أكثر فاعلية، وخفض العبء البيروقراطي الملقى على كاهل الحكومة وضمان تطابق أفضل مع الأولويات الوطنية. وتطلب ذلك أيضا تحولا في المنظور، من مشاركة كبيرة على المستوى الميداني، مع تركيز تشغيلي، إلى دور سياسي أكبر يركز على الكيفية التي تصبح من خلالها لجنة بناء السلام منبرا دوليا للدعوة والعمل بشأن جميع جوانب بناء السلام.

السيدة سميث (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): إن النرويج دولة عضو في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، و مساهم رئيسي في صندوق بناء السلام. ويعلق بلدي أهمية كبيرة على هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وتم القيام بالكثير خلال السنوات القليلة الماضية، ووفد بلدي ممتن للدور النشط الذي اضطلع به الرئيسان السابق والحالي للجنة التنظيمية. ومع ذلك، واقع الأمر أن لجنة بناء السلام جديدة نسبيا وأن عليها أن تثبت قيمتها المضافة، كما ركزت على ذلك سويسرا. ومن ثم فإننا بحاجة إلى استكشاف سبل تعزيز أثرها. ويتمثل أحد سبل تحقيق ذلك في الجمع بين رؤساء مختلف التشكيلات القطرية لإجراء حوار أوثق مع مجلس الأمن.

إن النرويج تقدر الجهود المبذولة من أجل جعل لجنة بناء السلام أقرب للتجارب الملموسة للبلدان الأفريقية فيما يخص بناء السلام في أعقاب الصراع، فضلا عن الشروع في إجراء حوار بين لجنة بناء السلام والمؤسسات الإقليمية في أفريقيا. ونود أيضا تسليط الضوء على الاجتماع المشترك الذي عقدته اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام و مكتب المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتمثلت إحدى نتائج ذلك الاجتماع في الشروع في مناقشات قطرية فيما يخص التقدم المحرز بشأن إدماج المرأة في بناء السلام والتحديات المرتبطة به. حقا، يمكن للجنة بناء السلام وتشكيلاتها، أداء دور هام فيما يخص ضمان متابعة فعالة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

أود أن ي أسلط الضوء على مسألتين واردتين في التقرير الذي بين أيدينا (A/66/675). وتمثلت إحدى التوصيات العامة الصادرة عن استعراض ٢٠١٠ (A/64/868، المرفق) في تعزيز التفاعل والأثر بين اللجنة والميدان. ونرى بأن على التشكيلات القطرية العمل كنوع من مجموعات الدعم للممثل الخاص للأمين العام، وأفرقة الأمم المتحدة في الميدان. ونعتقد بأنه كان يمكن تسليط المزيد من الضوء على ذلك النهج في التقرير.

ثانيا، نحن نثمن كل ما تم القيام به فيما يخص تعبئة الموارد، خصوصا في التشكيلات القطرية. وفي الوقت نفسه، علينا أن نكون صرحاء. إذ أنه نظرا للقيود المالية الشديدة،، فإن احتمالات زيادة المعونة ضعيفة، ونود تشجيع الشركاء الجدد والقوى الناشئة على زيادة دعمها. ودعوني أؤكد على سرورنا بتوسيع قاعدة المانحين لصندوق بناء السلام.

يؤدي صندوق بناء السلام دورا أساسيا فيما يخص تعزيز جدول أعمال بناء السلام التابع للأمم المتحدة. ويشكل تركيز الصندوق على البلدان التي لا تحظى بالأولوية بالنسبة للمانحين، وسرعته ورغبته في المخاطرة والقاعدة الواسعة لمانحيه، عناصر القوة الرئيسية للصندوق وقيمته المضافة. علاوة على ذلك، تم إحراز الكثير من التقدم، فيما يخص وضع صندوق بناء السلام، بوصفه آلية فعالة وقابلة للمساءلة. و نشكر الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام السيدة جودي تشنغ – هوبكنز، وموظفيها على الجهد الكبير الذي بذلوه من أجل تحقيق ذلك الغرض، ونشجع على التركيز المستمر على إجراء المزيد من التعزيز لإدارة ومتابعة صندوق بناء السلام. وقد

أثبت الصندوق بوضوح قيمته المضافة.

إننا ندعم تركيز الصندوق على البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، ومجموعة الدول الهشة السبع، بينما نوافق تماما على شمول بلدان أخرى كذلك. ونود أيضا تسليط الضوء على الشراكة الوثيقة التي أقامها الصندوق مع باقي صناديق وبرامج الأمم المتحدة والبنك الدولي. ونحيط علما من تقرير الأمين العام (A/66/659) بأن الصندوق سيكون بحاجة إلى العمل بجهد أكبر من أجل بلوغ الهدف المتمثل في أن ينصبّ تركيز ١٥ في المائة من المخصصات على الاحتياجات الخاصة للمرأة. وإننا نتطلع لتحقيق تقدم سريع في ذلك الصدد.

قدمت النرويج مساهمة جديدة في الصندوق السنة الماضية بلغت ٥ ملايين دولار أمريكي، ونحن الآن بصدد تقييم إمكانية تقديم المزيد من الأموال عام ٢٠١٢.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة التي جرت بشأن تلك البنود خلال هذه الجلسة.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ٣١ و١١١ من جدول الأعمال.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند الفرعي (ب) من بند جدول الأعمال ١١٥، المعنون ”تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات“. وحتى تنظر الجمعية في تقرير اللجنة الخامسة في إطار بند جدول الأعمال الفرعي، سيكون من الضروري إعادة فتح النظر في البند الفرعي (ب) من بند جدول الأعمال ١١٥. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح النظر في البند الفرعي (ب) من بند جدول الأعمال ١١٥، والشروع فورا في النظر فيه؟

تقرر ذلك.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات (A/66/540/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): في الفقرة ٣ من التقرير الوارد في الوثيقة A/66/540/Add.1، توصي اللجنة الخامسة بأن تعين الجمعية العامة السيد كازوو واتانابي من اليابان و السيد دي – يونغ يوو من جمهورية كوريا عضوين في لجنة الاشتراكات، لفترة عضوية تبدأ في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٢ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على التوالي.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيد كازوو واتانابي من اليابان والسيد دي – يونغ يوو من جمهورية كوريا، عضوين في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية تبدأ في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٢ و تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على التوالي؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (ب) من بند جدول الأعمال ١١٥؟

تقرر ذلك.

(١) تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/66/746)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٣ من التقرير الوارد في الوثيقة A/66/746، بأن تعين الجمعية العامة السيد لويس ماريانو إرموسيو من

المكسيك عضوا في لجنة الخدمة المدنية الدولية، لفترة عضوية تبدأ بتاريخ ١٩ آذار/مارس ٢٠١٢ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيد لويس ماريانو إرموسيو عضوا في لجنة الخدمة المدنية الدولية، لفترة عضوية تبدأ في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٢ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (١) من بند جدول الأعمال ١١٥؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.